

الزبن للقانونيين المعتصمين: اجتماعات مكثفة لـ «الخدمة المدنية» الأسبوع المقبل .. وحاسبونا من الأسبوع الماضي فقط



(محمد ماهر)

جانب من اعتصام القانونيين امام ديوان الخدمة المدنية

اعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن ان هناك اجتماعات مكثفة لمجلس الخدمة المدنية خلال الاسبوع الماضي ووفرننا لهم جميع البيانات التي يطلبونها إضافة إلى الدراسات التي قمنا بإعدادها.

وتابع الزبن في تصريحات للصحافيين خلال الاعتصام الحاشد الذي نظمته نقابة القانونيين امام ديوان الخدمة المدنية صباح امس «الي الآن لم يتم اتخاذ اي قرار زيادة نسبة 35٪ قال الزبن الي الآن لم يقر شيء وهناك العديد من الدائل لكل جهة ولقد جلسنا مع كافة النقابات والى الآن القرار لدى صاحب القرار.

وحصول وجود موعد لإقرار الطلاب قال الزبن «الله اعلم» لافتنا ان انه تم عرض مذكرات بمطالب النقابات بالإضافة إلى الدراسات التي قمنا بها والفيصل والحكم بيننا وبينهم هو مجلس الخدمة المدنية وقال الزبن حاسبونا من الاسبوع الماضي فالظروف السياسية التي مرت بها البلد كانت السبب وراء تأخر الحسم في تلك المطالب، لافتنا الي انه تم وضع 8 بدلات بالإضافة إلى الشرح القانوني لم 42 طلبا من كافة النقابات وهي مطالب متباينة فهناك من يطلب زيادة للموظف تتراوح بين 4 و 5 آلاف دينار في حين ان هناك من طلب زيادة تصل الي 600 دينار وقرارات الزيادة بهذا الشكل سوف يحدث تباينا كبيرا بين الموظفين وبالتالي أزمة جديدة نحن في غنى عنها.

ومن ناحيته قال رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان ان القانونيين مستمرين في الاضراب عن العمل حتى ينالوا حقوقهم المشروعة، مشيرا الي تحيط قرارات ديوان الخدمة المدنية، وطالب باستبعاد اللجنة المشكلة لدراسة المطالب العمالية والإعلان عن اسماء اعضائها خاصة ان رئيس الديوان ومستشاريه هم تخصص (محاسبية) كل ما يهمهم هو الكلفة المالية ولذلك يتلاعبون بالقرارات ورئيس الديوان يعلن



عبدالعزیز الزبن

الكندري: عود الحكومة السابقة لم تحقق

رئيس الحملة الاعلامية لنقابة القانونيين احمد الكندري فاكد ان الحكومة السابقة اطلقت وعودا لجميع الجهات المطالبة بالكوادر بأنها ستنتهي من دراسة هذه المطالبات في مدة لا تتجاوز 3 اشهر كما انهم طلبوا من القانونيين مهلة 3 اسابيع لتحقيق مطلبهم في توحيد المسميات ولكن ايا من تلك الوعود لم يتحقق. و اضاف انا كنا في دولة مؤسسات وقانون يجب على الحكومة القادمة ان تلتزم بوعودها السابقة مستثالا متى يتم انصاف الموظفين وتحقيق العدالة والمساواة بين اصحاب المهنة الواحدة. وتابع قائلا ان ديوان الخدمة المدنية هو من خرج علينا ببذعة الكوادر ومنحه عدد من الجهات اليوم يعلن انه سيوقف الكوادر ويمنح زيادة عامة على الراتب الاساسي لجميع موظفي الدولة. وأشار الى ان حضور ممثلي المنظمات الدولية للنظر في ديوان الظلم والتفرقة الواقع على القانونيين وكذلك مدى تعاون الحكومة مع النقابات.

عدم مسؤولية الديوان عن المسميات حتى يلقي بها الي مجلس الخدمة رغم ان الديوان المسؤول الوحيد عن المسميات والتصنيف الوظيفي، وأشار الي اهمية تشكيل لجنة جديدة يكون اتحاد العمال عضوا بها.

واضاف نحن شركاء بالتنمية ولسنا شركاء في التزوير وديوان الخدمة المدنية يريد اجبارنا على التزوير باجبارنا على القيام باعمال تخالف مسمياتنا.

ومن جهته قال نائب رئيس نقابة المتورول الوطنية محمد الهملان جنبا مؤازرة القانونيين ودعم مطالبهم القانونية مطالبنا بالغاء التمييز بين الوظائف المتشابهة في كل الوظائف.

وتابع قائلا: من المؤسف ان نجد القانونيين الذين يتفقون القانون وينصفون الناس يجتوون عمن ينصفهم وهذا دليل تحبط الديوان. داعيا جميع النقابات العمالية والاتحادات الي ان يتضاموا مع القانونيين ويقومون باضراب عام شامل ليوم واحد في جميع وزارات الدولة.

ومن ناحيته اكد رئيس نقابة العاملين بالبلدية فراج العرادة دعم النقابة لمطالب القانونيين العادلة التي تصم شريحة كبيرة من العاملين في جميع وزارات الدولة ويخدمون شريحة كبيرة من المواطنين واستغرب مطاطلة ديوان الخدمة المدنية في تعديل مسمياتهم الوظيفية كل حسب اختصاصه وقرارات كان خاص بهم اسوة بالقوى والتشريع وادارة التحقيقات.

واضاف انه من المؤسف ان يكون ديوان الخدمة المدنية بهذا التخطي وان يعطي المسميات غير المطابقة لعمل القانونيين، لافتا الي ان عقود ديوان الخدمة بالنسبة للقانونيين خطأ جسيم وعليه تصحيح هذا الخطأ.

وزاد ان القانونيين يحملون

نفس المؤهل ونفس الخبرة فلماذا التمييز بينهم معلنا ان نقابة البلدية تسخر كل امكانياتها تضامنا مع القانونيين، مؤكدا ان ديوان الخدمة ومجلسه اصبح عقبة امام المطالب العمالية.

ومن جانبه رئيس الاتحاد العربي لنقابات البلديات والسباحة محمد العرادة قال: نرفض التمييز بين القانونيين من جراء القرارات العشوائية التي اطلقها ديوان الخدمة المدنية واعطاء مسميات ظلمت طموح القانونيين ومستقبلهم الوظيفي، لافتا الي ان تلك المسميات هي اكبر خطأ اداري يقوم به ديوان الخدمة المدنية في تاريخ العمل الكويتي واكد الدعم الكامل للقانونيين ونقابتهم في كافة الاجراءات التي سيقومون بها في المستقبل وأشار الي حضور وفد من المنظمات الدولية هذا الاعتصام، مشيرا الي ان قدومهم للكويت يعد حدثا مهما في تاريخ العمل النقابي.

وأوضح ان القانونيين كفاءات وطنية يقومون بواجبهم على اكمل وجه ويحتاجون الدعم والتشجيع من المسؤولين وليس الظلم والتعسف، محذرا المسؤولين من انتهاك الحقوق والحريات النقابية وتهديد العاملين مؤكدا سننتصدى بالقانون لأي محاولة تهدف المساس بحقوقهم وتنظيمهم النقابي وطلب سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لإنهاء هذا الظلم الين على ابناءهم القانونيين وبين ان الاعتصام والاضراب لا يدعو الي الفوضى او الخروج عن القانون، انما هو تصرف حضاري يعيد احد مظاهر الحرية للكويت ويهدف الي ايصال رسالة اولي الامر والمسؤولين لرفع الظلم عن الطبقة العاملة.

أما المنسق العام للمطالب وحقوق العاملين في نظم المعلومات خالد السلمي فقال إن مشكلتنا واحدة هي التخطي للممارس من العاملين في

مبنى ديوان الخدمة المدنية، معلنا التأييد التام لمطالب القانونيين، حدث ان الظل واحد وان اختلفت المضمات ونوّه بان العاملين في ديوان الخدمة تقدموا بطلب كادر خاصة ان عملهم مشابه لعمل المهندسين والكادر تتراوح فيه الزيادة بين 150 و 800 على حسب الدرجة وكلفتهم بسيطة لا تتجاوز 20 مليون دينار.

وطوال عامين الديوان يماطل رغم ان رئيس الديوان اكد لنا انه كادر مستحق حتى ان بعض مستشاري الديوان اثناء مناقشتنا معهم الدراسة طلبوا زيادة تكلفة بعض البنود واعلن رفض العاملين في تقنية ونظم المعلومات الزيادات العامة للموظفين لـ «ما درهم مستحق» رافضا الانتقائية والعشوائية التي يقوم بها ديوان الخدمة المدنية.

ومن جهته قال رئيس لجنة المطالبات بجمعية المحاسبين ودلال السهل، بدأ مشوار مطالبنا بالكادر والمساواة بالمراتب المالية منذ 2009. لافتا الي ان المحاسبين بالجهات الحكومية انقسموا الي قسمين الاول يحصل على 800 او 900 دينار والآخر 1800 دينار، مؤكدا ان هذه التفرقة ادت الي احساس المحاسبين بالظلم الواقع عليهم.

واضاف عندما تم اقرار زيادة 300 دينار للمحاسبين والمهندسين العاملين في القطاع الخاص تم تطبيق الزيادة للبلديات والعلاقات الثقافية بموعد اقصاه شهر لاستكمال الإجراءات اللازمة:

أعلنت مدير ادارة البعثات والعلاقات الثقافية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لهيئة حصة الجاهة عن ايفاد عدد من خريجي كليات الهيئة بمنح دراسة للحصول على درجة البكالوريوس، وعلى الطلبة التالية أسماؤهم مراجعة ديوان عام الهيئة مبنى (9) - قسم المنح والإجازات الدراسية بإدارة البعثات والعلاقات الثقافية بموعد اقصاه شهر لاستكمال الإجراءات اللازمة:

عبدالله فهد عبد الله العجمي
كلية الدراسات التكنولوجية (بنات):
فاطمة يوسف عبدالرحمن الشطي
عائشة خليل حسين الحليل
كلية الدراسات التجارية (بنين):
سعود خليفة ايدام مطلق
ناصر علي فالح الدقبليج
كلية الدراسات التكنولوجية (بنات):
رحاب عبدالله يوسف النهام
كلية العلوم الصحية (بنات):
دلال جازي متعب المطيري
شيماء جعفر عبدالله بوسف

الشرتان لرفع سقف المعاش بصدوق «البتروال» إلى 1250 دينارا

خاصة بعد ارتفاع الاسعار المعيشية التي باتت ترهق كامل الموظفين وفي ظل الوفرة المالية التي حققها المؤسسة وشركاتها التابعة، حيث أنه لم يطرأ أي تعديل على هذا السقف من العام 2009 وفق القرار رقم (2009/21م) الذي اتاح زيادة القدر الذي يحسب على أساسه المعاش إلى 750 دينارا، في ظل عدم وجود أي تعارض بين نظام الصندوق ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ونظام التأمين التكميلي حيث ان لكل نظام من هذه الأنظمة قواعده الخاصة به يمكنه من الجمع بين المزايا المقررة في هذه الأنظمة. وأكد الشرتان انه يجب على مؤسسة البترول الكويتية

البتروال الكويتية واستنادا إلى الفقرة الأولى من المادة (83) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (61) لسنة 1976 والتي تنص على انه يجوز لصاحب العمل ان ينشئ نظاما للمعاش أو الادخار أو التأمين يتضمن مزايا إضافية أو تكميلية لهذا القانون، والمادة (3) من الفصل الثاني من الباب الثامن من اللوائح الإدارية بالمؤسسة التي تجيز لمؤسسة البترول ان تنشئ نظاما للموظفين الكويتيين خاصا بمكافحة نهاية الخدمة وهو ما يمنح المؤسسة الصلاحيات التامة في التصرف بهذا الشأن. وبين الشرتان ان جميع السبل القانونية مواتية الآن لتحقيق هذا المطلب العمالي



عبدالعزیز الشرتان

طالب رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بمؤسسة البترول الكويتية عبدالعزيز الشرتان باصدار قرار يقضي برفع سقف المعاش التقاعدي لصندوق المؤسسة إلى 1250 دينارا وذلك تزامنا مع القرارات التي صدرت مؤخرا برفع السقف الاعلى للراتب التقاعدي للعاملين بالدولة إلى 1500 دينار.

وقال الشرتان إن بداية انطلاق فكرة انشاء صندوق التأمين الخاص في العام 1992 لتوفير المزايا التأمينية التكميلية للعاملين بالقطاع النفطي لم تات من فراغ بل أتت بناء على دراسات مستفيضة من الجهات المعنية بمؤسسة

استمرار فعاليات ندوة مستجدات الفكر الإسلامي د. الفلاح: إستراتيجية «الأوقاف» تميزت بدراسة العلاقة بين التطوير والتنفيذ

شهد اليوم الثاني من فعاليات مؤتمر ندوة مستجدات الفكر الإسلامي العاشرة التي تقيمه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برعاية الوزير النؤمس في الفترة من 9-11 يناير الجاري شهد العديد من اطروحات التجارب المتميزة في التخطيط الاستراتيجي وكان من بينها تجربة وزارة الأوقاف الكويتية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي شرح تفاصيلها د. عادل الفلاح وكيل الوزارة واكد من خلالها تميز تجربة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت في مجال تنفيذ خطتها الاستراتيجية بالتركيز على ايجاد عدد من المرتكزات والمعايير التي تمكنها من تطوير عملية صياغة الاستراتيجية بشكل يعزز من تحقيق مستويات عالية في الانجازات التنفيذية والوصول إلى الأهداف المنشودة، مشيرا الى ان من أهم المرتكزات والمعايير التي حققت التميز للتجربة هي دراسة وتحديد نقاط العلاقة بين صياغة وتطوير الاستراتيجية وتنفيذها واستخدام التحليل الاستراتيجي عبر اداتي (SWOT)، (PESTEL)، علاوة على تحديد القضايا الاستراتيجية.

وقال د. الفلاح: أدت هذه الاعتبارات والمرتكزات إلى ايجاد مناخ ملائم لتنفيذ الاستراتيجية بشكل متميز خاصة أنها مكنت الوزارة من تحديد الحكم على

قيادات الوزارة في مستويات مختلفة إضافة إلى التقارير والدراسات التي يتم إجراؤها في هذا الشأن. وأضاف د. الفلاح قائلا: أما فيما يخص تنفيذ الغايات الاستراتيجية (التسعة) الرئيسية فقد تم وضع آلية تنفيذية للمجلس التنفيذي وتحديد قائد لكل غاية لمتابعة التنفيذ وتقديم التقارير ربع السنوية عن الإنجازات التي تحققت، ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في ضوء هذه التقارير من خلال مجلس الاستراتيجية.



د.عادل الفلاح متحدفا في الندوة

للحصول على درجة البكالوريوس قبول بعض خريجي «التطبيقي» ب«المنح»

- يوسف أبرار مرزوق زياد السربل
- عبدالله فهد عبد الله العجمي
- كلية الدراسات التكنولوجية (بنات):
- فاطمة يوسف عبدالرحمن الشطي
- عائشة خليل حسين الحليل
- كلية الدراسات التجارية (بنين):
- سعود خليفة ايدام مطلق
- ناصر علي فالح الدقبليج
- كلية الدراسات التكنولوجية (بنات):
- رحاب عبدالله يوسف النهام
- كلية العلوم الصحية (بنات):
- دلال جازي متعب المطيري
- شيماء جعفر عبدالله بوسف

الهاجري يهنئ المرقيين الـ 32 بالتطبيقي: اعتماد الترقيات اعتباراً من 10 يناير

ينابر الجاري. وثنم الهاجري الجهود الكبيرة للمدير العام د.عبدالرزاق النفيسي وناخبه م.حجر الحجر ومد يد التعاون بين الرابطة والهيئة التي من خلالها سيتم حسم كثير من الملفات والقضايا العالقة والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريب.

عبدالهادي العجمي

هنا رئيس رابطة اعضاء هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي محمد سعد الهاجري اعضاء هيئة التدريب الـ 52 الذين اعتمدت ترفقيتهم من قبل لجنة التدريب برئاسة نائب المدير العام لشؤون م.حجر الحجر.

وقال الهاجري في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الترقيات تم اعتمادها اعتباراً من 10

نقابة الدفاع تناشد الحمود إعادة النظر في هيكله قطاع هندسة المنشآت

الذين يستحقونه وفق الأطر المعمول بها لكل إدارة بقطاع هندسة المنشآت العسكرية لإدارة الشؤون العامة ومنها الشؤون الإدارية بالوزارة والتي نرى ان وجودها ضمن هيكل الهندسة يعيق العمل الإداري أكثر مما يخدمه ويطلب الدورة المستندية كما ان مؤهل المدير المكلف بإدارتها غير مطابق لشروط شغل الوظائف الإشرافية وكان القطاع قد خلا من الكفاءات المطلوبة. واستطرد العنزي ان قطاع الشؤون القانونية أيد بكتابه رقم 2211106231 تاريخ 2011/12/22 الوارد للنقابة بأن وقف صرف البديل يتم بناء على الإجراءات المنبجعة قانونا وفقا لمدى الاستحقاق من عمده وليس بناء على اقتراحات مقدمة بهذا الشأن مؤيدة ما ورد بكتاب إدارة

استنكر رئيس نقابة وزارة الدفاع أحمد العنزي صور مذكره مذيلة بتوقيع الوكيل المساعد لقطاع هندسة المنشآت العسكرية بإيقاف بدل الموقع اعتبارا من 2012/1/1 مع تكليف إدارة الشؤون العامة بوضع آلية عمل لمراقبة النظام الجديد واستحداث ما أسماه بنموذج استثمار صرف البدلات، الأمر الذي صدر مخالفا للواقع ودون سند قانوني يستند إليه ولأسباب عامة ومجردة، حيث ان بدل الموقع الزامي وليس جوازيا معلا وما ورد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2001 وشروطه، ويصرف لفئة المهندسين وللوظائف ذات الطابع الهندسي تبعا لعدد أيام العمل الميدانية في الشهر كما ان الذي ينظم شروط صرف هذا البندل كشوف ببيانات المهندسين

الفيلكاوي: نقف جنبا إلى جنب مع إخواننا في نقابة القانونيين لحين تحقيق مطالبهم

إلا ان هذه الطرق باتت دون جدوى بعد تعنت المسؤولين في النظر بمطالبهم المستحقة والمشروعة.

الموظفين هو أساس نجاح عمل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الوظيفي، فكل الموظفين بقائتهم الفعنية والإدارية يؤدون أعمالهم الموكلة إليهم وهذه الاعمال إنما هي مكملة بعضها البعض ويجب على الدولة أن تعي حقيقة هذا الأمر وتنفيذ رغبات الموظفين

وإخواننا في نقابة القانونيين حتى لا تتفاقم الأزمة وتأخذ منحى خطيرا يتوسع نطاق الاعتصام إلى الاضراب وشارك جهات أخرى في هذا الاضراب

وطالب احمد الفيلكاوي وزير العدل وديوان الخدمة المدنية باتباع سياسة التهذئة والحوار والنهج الديموقراطي لمعالجة هذا الامر خاصة أننا الآن نعيش أجواء الديمقراطية الحققة في دولة الديموقراطية والمؤسسات وتحقق جميع مطالب العاملين التي تبنتها نقابة القانونيين وإلا



أحمد الفيلكاوي

أكد أحمد الفيلكاوي رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيماويات عن دعم زملائه القانونيين في اعتصامهم امام ديوان الخدمة المدنية احتجاجا على عدم تنفيذ مطالب العاملين المشروعة.

وقال الفيلكاوي إن إخواننا في نقابة القانونيين هم على قدر من الوعي والمسؤولية تجاه مطالب عاملهم وأن جهودهم للاعتصام لم يأت إلا بعد استنفاد جميع السبل المتاحة أمامهم لتحقيق مطالبهم